وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

Cellule de Traitement
du Renseignement financier

خلية معالجة الإستعلام المالي

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO 06 - JUIN 2016

الشروق
إخبارية وطنية

2016/06/01

تضخيم فواتير الصيانة ونفقات من دون وثائق إدارية تبرّرها

فضيحة اختلاس أموال التأمينات بصندوق التعاون الفلاحي بتيسمسيلت أمام العدالة

ستكون الأنظار مشدودة يوم غد الأربعاء إلى الغرفة الجزائية بمجلس قضاء تيارت المنتظر احتضانها لمحاكمة المتهمين في قضية اختلاس أموال عمومية والانحراف في تنفيذ حسابات الدولة على مستوى الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بتيسمسيلت.

ج.رتيعات

وهي القضية التي أسالت الكثير من الحبر وكانت محل تداول إعلامي واسع، حيث أصدرت بشأنها المحكمة الابتدائية بتيسمسيلت حكما يقضي بخمس سنوات سجنا في حق المتابعين وهم أربعة إطارات من الصندوق في الدعوى العمومية،فيما ألزمتهم في الدعوى المدنية وبالتضامن بينهم بأدائهم لفائدة الضحية قيمة مليار و80 مليون سنتيم تمثل أقساط تأمينات تم اختلاسها ما بين سنوات 2010 و 2011 و 2012. الأموال المختلسة تقدّر بنحو 16 مليار سنتيم وفقا لتقرير الخبرة المعد من طرف الخبير الذي أوكلت له مهمة إجراء التدقيق في الحسابات المالية للصندوق، الذي قامت إدارته ممثلة في مديرها السابق بتحريك الدعوى العمومية ضد المتهمين أمام نيابة الجمهورية في شهر جوان من سنة 2014 مثلما أشارت إليه زالشروقس في عدد سابق، تفيد بوجود اختلاسات وسوء تسيير وخيانة أمانة، الشكوى التي على أساسها انتدبت العدالة خبيرا مختصا في المحاسبة والتسيير للقيام بخبرة محاسبية والنبش في مختلف الوثائق والمستندات، وهي الخبرة التي كشفت نتائجها بالأرقام و الوثائق بعد تمديد آجال انجازها إلى شهر سبتمبر من السنة المنصرمة عن اختلاس ما يقارب 16 مليار سنتيم أبان عنها على سبيل المثال لا الحصر انعدام العديد من الوثائق الإدارية المحاسبية المتعلقة بنشاط الصندوق منذ سنة 2010 خصوصا ما تعلق بتسيير الخزينة مع وجود فوارق مالية في أرصدة الحسابات على مستوى محاسبة الصندوق، إلى جانب اختفاء مستلزمات وعتاد بمبلغ 02 مليار سنتيم خلال جرد سنة 2013، وكذا تضخيم فواتير صيانة مع استعمال قطع غيار تحمل نفس العلامة وإعادة تركيبها، بالإضافة الى وجود نفقات بعشرات الملايين من دون وثائق إدارية تثبت كميتها وتبرز الوجهة التي سلكتها بفعل عدم العثور عليها، كما كشفت الخبرة وجود ثغرات مالية بالملايير في الحسابات الخاصة بتأمينات الحبوب وعتاد الزيائن، وغيرها من الفجوات التي ساهمت في تمزيق النسيج المالي للصندوق.

بعد صعوده للقسم الثاني المحترف

منتدى رؤساء المؤسسات بمعسكر لتسيير شؤون الغالي

قادة مزيلة

أكد مندوب منتدى رؤساء المؤسسات لولاية معسكر عبد المالك صحراوي أمس، اهتمام المتعاملين الاقتصاديين المنضوين

.وفي سياق ذو صلة علمت الشروق مصادر مقربة من منتدى رؤساء المؤسسات أن مشروع الشركة المسيرة هو قيد التجسيد و أن المنتدى قد شرع في إجراءات التحضير للموسم القادم حيث تمت

النهار
2016/06/06

قامت بإخفائها بإحكام في منطقة حساسة

مسافرة تحاول تهريب 82 ألف أورو عبر مطار هواري بومدين

في سابقة من نوعها وعلى خلاف الطرق المعروفة التي يستعملها المسافرون في تهريب الأموال نحو الخارج، على غرار تخبئتها بالجوارب أو بين الأمتعة، حاولت تاجرة في العقد الثالث من العمر، فاحشة الثراء تنحدر من منطقة خميس مليانة بولاية عين الدفلى، تهريب مبلغ معتبر من العملة الصعبة والمقدر بـ82 ألفا و600 أورو، وهو ما يفوق قيمتها بالعملة الوطنية مبلغ مليار ونصف مليار سنتيم عبر مطار هواري بومدين في العاصمة، نحو الدوحة بطريقة احتيالية جديدة مبتكرة لا تخطر على بال أحد، من خلال دس جزء من المبلغ داخل منطقة حساسة لإبعاد الشبهات عنها، غير أن شرطة الحدود تمكنت من إجهاض العملية وفضحها بعد عملية تفتيش دقيقة بسبب شكوك راودتهم حولها.

مجريات قضية الحال حسب المعلومات الأولية التي تحصلت عليها «النهار»، تعود لتاريخ 6 أفريل 2016، حينما ضبطت عناصر الفرقة الثانية لشرطة الحدود بمطار هواري بومدين في العاصمة، مسافرة تقطن بولاية عين الدفلى حاولت تهريب مبلغ معتبر بالعملة الصعبة يقدر بقيمة 82.600 أورو، متجاوزة المبلغ الواجب التصريح به قانونا والمقدر بـ 7500 أورو، وكانت المتهمة ترغب بمغادرة التراب الوطني باتجاه الدوحة عبر ذات المطار، حيث سمحت عملية تفتيشها الدقيقة بسبب شكوك راودتهم حولها للتصرفات الغريبة التي بدرت منها، بعد أن تم إنزالها من على متن الطائرة التابعة للخطوط الجوية القطرية من استرجاع المبلغ سالف الذكر، منه 70 ألف أورو، في حين عثر على المبلغ المتبقي والمحدد بـ 12 ألف و600 أورو بحقيبتها اليدوية، ليتم اقتيادها إلى مركز الأمن من أجل سماع أقوالها بمحضر رسمي، قبل أن يحول على نيابة محكمة الحراش بالعاصمة في اليوم الموالي، والتي بدورها أحالت المتهمة على قاضي التحقيق بذات المحكمة، الذي أصدر بحقها أمرا بالإيداع رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، عن تهمة مخالفة أحكام التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

ياقوتة زيغود

النهار
ENNAHAR EL DJAHO

2016/06/06

عقب تسليط النهار الضوء على الأخطار التي تهدّد المؤسسة

وزارة العدل تحقق حول التجاوزات المرتكبة بقضية الشركة الوطنية لمحاجر الغرب

القضية تفجرت بعد اكتشاف تورط خبيرين في تضخيم فواتير الخصم من 7 ملايير إلى 41 مليار سنيتم

بعد سلسلة المقالات التي نشرتها جريدة النهار بأعداد سابقة، والتي تطرقت فيها للخطر الذي يهدّد الشركة الوطنية لمحاجر الغرب «غرانو واست»، والمئات من العمال الذين يواجهون البطالة في حال غلق الشركة، فتحت وزارة العدل تحقيقا حول التجاوزات الخطيرة التي عرفتها هذه القضية منذ طرحها الأول أمام المحكمة الإدارية بمعسكر، ثم الفرع التجاري لمحكمة غريس والمطروحة حاليا أمام مجلس قضاء معسكر.

ياقوتة زيغود

يأتي هذا التحقيق، بعد فضيحة من العيار الثقيل بسبب تورط خبيرين تم تعيينهما من طرف مجلس مجلس قضاء معسكر، في إطار القضية التي تجمع شركة «محاجر الغرب» ضد أحد المقاولين، بتهمة التزوير في وثائق تجارية وشهادة الزور، وذلك عقب اكتشاف أن الوثائق المقدمة في تقرير خبرتهما يشوبها اللبس وتم استعمالها من طرف الخبيرين مع علمهما بعدم صحتها، والتي كان الهدف منها خدمة مصالح أحد خصوم الشركة، ليتم تحريك الدعوى العمومية في حقهما من قبل نيابة الجمهورية لدى محكمة السانية في وهران. تعود وقائع القضية إلى سنة 2012، بعد خلاف بين شركة «محاجر الغرب وأحد المقاولين الذين تم تكليفهم بإنجاز أشغال تسطيح إحدى المحاجر، والذي طالب بتسديد مستحقاته قبل إتمام الأشغال المكلف بها والمقدر قيمتها الإجمالية بـ 7 ملايير سنتيم. ولكن المفاجأة كانت حينما طرح النزاع أمام محكمة غريس، حين تحوّلت قيمة العقد من 7 ملايير سنتيم إلى أكثر من 41 مليار سنيتم، ووجدت الشركة نفسها مدانة من طرف المحكمة بأن تدفع المبلغ الأخير لأحد المقاولين الذي اشتغل في المحجرة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وتوالت مصائب الشركة، حيث أنها وجدت نفسها مجبرة على دفع مليار ونصف كتسبيق بناء على حكم القاضي الاستعجالي بالمحكمة الإدارية بمعسكر، في حين أنه اتضح فيما بعد أنه غير مختص أصلا للنظر في النزاع لعدم خضوع الشركة للقضاء الإداري، بما أنها شركة عمومية اقتصادية تخضع للقانون التجاري. ولم تكد الشركة تستفيق من مجموعة الكوارث التي حلت بها، حتى صدر ضدها حكم استعجالي، وهذه المرة عن القضاء العادي وبالضبط بالغرفة الاستعجالية لدى مجلس قضاء معسكر، والذي أمر بتوقيف نشاط الشركة لمدة شهرين، مما أجبر الشركة إلى إحالة عمالها على عطلة غير مدفوعة الأجر لمدة شهرين. ولم تنته رحلة الشركة مع الإجراءات إلى هذا الحد، فبعد أن لمست بعض الأمل حينما قام مجلس قضاء معسكر بإصدار قرار بتعيين خبير مع تعيين الشركة كطرف لدفع التسبيق عن أتعاب الخبرة، ظنت إدارة الشركة أنه في وسعها تحضير ملف كامل وأن تكون السباقة للاتصال بالخبير وشرح وجهة نظرها، إلا أنها تفاجأت من جديد أن أحد الخصوم دفع أتعاب الخبير بدلا عنها واتصل بالخبير وهذا بطريقة بقيت مجهولة إلى يومنا هذا، ومخالفة للقرار الصادر والقانون ومن دون أي مساءلات حول الأشخاص الذين سمحوا بمثل هذه التجاوزات في عقر دار المجلس القضائي، كانت القضية الأخيرة والتي قام فيها الخبراء من الذين عيّنهم المجلس القضائي، باستخراج فواتير شكلية تمت عادة في مثل هذه الفواتير، وهذا كي تخدم مصلحة أحد الخصوم، وقد تمت متابعة الأشخاص المشتبه فيهم بجنحتي التزوير واستعمال المزوّر وشهادة الزور، خاصة وأن المبالغ المتنازع عليها تفوق 41 مليار سنتيم، وأن أصغر خطأ من شأنه يحتمل ألف تأويل، وهذا ما دفع بوزارة العدل على فتح تحقيق في الموضوع للكشف عن حقائق وخبايا هذا الملف الذي سيتم الفصل فيه بتاريخ 7 جوان القادم.

النهار

2016/06/07

وكيل الجمهورية يلتمس عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا

أمين صندوق بـ cpa متهم باختلاس 200 مليون سنتيم من نقود الخزينة العمومية

تابعت محكمة سيدي امحمد، أمس، أمين صندوق ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة «الأسواق»، بتهمة اختلاس أموال عمومية، وهذا بعد إحداثه ثغرة مالية بلغت 200 مليون سنتيم عن طريق سحبه خلسة من قيمة 900 مليون سنتيم كانت بكيس بصدد نقله من قبل موظفي شركة «أمنال» إلى مركز الاستغلال بالخزينة العمومية.

وحسب مجريات محاكمة المتهم لوقائع انطلقت بتاريخ 26 أوت 2014، اكتشف رئيس مصلحة المنازعات بالبنك جريمة الاختلاس، هذا ما جعله يتقدم أمام مصالح الفرقة الاقتصادية بالعاصمة، لإيداع شكوى ضد مجهول، مفادها أنه بتاريخ 8 جويلية من نفس السنة، تم اختلاس مبلغ 200 مليون سنتيم من كيس كان موجها إلى مركز الاستغلال بالخزينة العموميّة، هذا الأخير كان يحتوي على مبلغ 900 مليون سنتيم، وبناء على ذلك، تم إيفاد لجنة تحقيق من قبل المفتشية العامة، التي أظهرت أن المتهم هو الذي تكفل بعملية جمع الأموال ووضعها في الكيس وتشميعها من أجل نقلها من قبل موظفي شركة «أمنال» إلى مركز الإيداع من دون حضور رئيس المصلحة، ليتم توقيفه عن العمل، خاصة وأن التحريات كشفت وثيقة اعتراف بدين تم تحريرها من قبل المتهم بقيمة المبلغ المختلس، وخلال استجوابه من قبل مصالح الضبطية القضائيّة، صرح أنه لم يكن المسؤول عن حساب المبلغ المالي الذي كان سينقل إلى الخزينة العمومية، مشيرا إلى نه توظف بالبنك منذ سنة 2005، مضيفا في معرض تصريحاته، أن رئيسة المصلحة كلفته بجمع الأموال ووضعها في كيس مخصص وتشميعها، بعدما أن تكفلت باستخراج وثيقة النقل «520» التي ترسل مع الأموال، نافيا بشدة عده للمبالغ المالية واختلاسه للأموال، غير أن قاضية الجلسة واجهته بوثيقة الاعتراف بالدين الذي حررها بقيمة المبلغ المختلس المقدر بـ 200 مليون سنتيم، فبرر موقفه بأن هذا الإجراء اتخذ ضده بمجلس التأديب، حيث طالب دفاع الطرف المدني باسترجاع المبلغ المختلس وتعويض قدره 1 مليون دينار، ليلتمس ممثل الحق العام في حقه عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا وغرامة بقيمة 300 مليون سنتيم.

سهيلة ز

الشروق

2016/06/06

مسير فرنسي لشركة جزائرية يتورط في تهريب 250 ألف أورو

عالجت محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، قضية فرنسي تورط في تهريب حوالي 250 ألف أورو، ملك لشركة جزائرية، كان المتهم مسيرا لها في الجزائر.. قضية الحال تفجرت بعد قيام أحد المساهمين في الشركة والمسماة "ق. الجزائر"، والذي اتهم المعني في قضية الحال، بالاستيلاء على أموال الشركة والفرار نحو فرنسا، أين قام هناك بتأسيس شركة أخرى باسمه بأموال الجزائريين.. الضحية ولدى حضوره الجلسة، أكد أن المتهم قد عين على رأس الشركة بتاريخ تأسيسها 2010 لغاية عزله منها عام 2012، بسبب ارتكابه مخالفات قانونية، والتي كان آخرها ما جاء في قضية الحال، أين قام - حسبه - بإبرام صفقة ضخمة مع شركة مقاولات العرب بهامش أرباح مقدر بـ10 ملايير سنتيم، وخلال طيلة فترة سريان العقد، تفادى عقد جلسة للجمعية العامة، حتى لا يقدم تقارير وتفاصيل عن المشروع والأرباح لأعضاء الجمعية، رغم الإعذارات والطلبات التي كانت تصله منهم.

■ قدور - ج

النهار الجزائرية
ENNAHAR EL DJAZAIRIA

2016/06/08

العصابة هرّبت 7 ملايين أورو وتحضّر لتهريب 3 ملايين أخرى

الإطاحة بشبكة دولية مختصة في تهريب العملة الصعبة

■ أفراد العصابة يمتلكون محلات تجارية وفيلات بالعاصمة وضواحيها

تمكنت وحدات المجموعة الإقليمية للدرك الوطني للجزائر من تفكيك شبكة دولية مختصة في تهريب العملة الصعبة نحوالخارج وتوقيف عناصرها الإجرامية، وهذا على إثر تحقيقات تم فتحها بعد ورود معلومات تفيد بتحرك مشبوه لعناصر الشبكة على عدة محاور بالجزائر العاصمة.

عبد الرحمن سالمي

وحسب المعلومات التي تحوزها النهار نقلا عن مصادر موثوقة مقربة من التحقيق الذي أفضى إلى الإطاحة بعناصر الشبكة، حيث وبعد ورود معلومات عبر الموقع الرسمي لفصيلة الأبحاث بالدرك الوطني للجزائر العاصمة، بوجود شخص مشكوك فيه يدعى «ك.ن» يقيم بحي فاريدي في القبة بالجزائر العاصمة، يقود شبكة دولية لتهريب العملة الصعبة «الأورو والدولاران الأمريكي والكندي والجنيه الإسترليني والين الياباني والدينار التونسي»، أين تمكن المحققون من تحديد ثاني عناصر الشبكة الإجرامية، وهي فتاة تبلغ من العمر 33 سنة، معروفة باسم «الحاجة»، وتعمل كمسيرة محل بسوق «كلوزال»، أين وضعها عناصر فرقة البحث والتحري تحت المراقبة المستمرة.

وحسب المصدر الذي أفاد الخبر لـ«النهار»، فإن محققي الدرك الوطني تمكنوا من الكشف عن شركاء وعناصر أخرى تنضوي تحت

الدرك يحجز 25 قنطار «كيف» مدفونة في مزرعة

العصابة ومتورطة في النشاط الإجرامي، وهما كل من الشقيقين «س» و«ج»، بالإضافة إلى كشف المعابر التي كان يسلكها عنصرا المجموعة الإجرامية المقيمان بساحة السكوار وبالتحديد بشارع عبان رمضان في الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى «ف.و» و«ك.ر» صاحبي محل تجاري بالجزائر العاصمة، كما تمكن المحققون من اكتشاف الممرات الحدودية التي كان يستغلها أفراد العصابة لتهريب العملة الصعبة، وهي كل من المطار الدولي هواري بومدين والحدود الشرقية مع تونس.

وتؤكد المعلومات التي تحوز عليها «النهار» أن أفراد الشبكة كانوا يقومون بنقل وتهريب مبالغ مالية معتبرة من العملة الصعبة انطلاقا من وسط الجزائر العاصمة باتجاه مطار هواري بومدين، أين أعد المحققون مخططا محكما لتتبع عناصر الشبكة ،الإيقاع بهم، وبعد التحريات المعمقة بكل من الجزائر الوسطى، دالي إبراهيم، بئر خادم، تليملي، الأبيار، الرويبة والدار البيضاء، قام الدركيون المحققون بتتبع تحركات أفراد العصابة انطلاقا من الجزائر الوسطى باتجاه شرق العاصمة، وبناء على هذه التحريات تم تحديد الطريقة عمل أفراد شبكة العصابة.

ويضيف ذات المصدر أن التحقيقات أثبتت أن المبالغ بالعملة الصعبة كان يتم جلبها من طرف سائق سيارة أجرة يدعى «ش.ج» ويقوم بنقلها نحو المطار الدولي بمعية سائق سيارة نوع «بيجو 407»، بينما يتكفل أحد أفراد هذه العصابة المسماة «ي» بإجراءات تمريرها وتسهيل عملية تهريبها عبر المطار.

وباشرت فرقة البحث والتحري خطة محكمة مع أفراد فصيلة الأمن والتدخل للدرك الوطني بالجزائر من أجل ضبط وحجز كل الأموال قبل تهريبها إلى الخارج، أين تم توقيف أحد أفراد العصابة المدعو «ك.ن» البالغ من العمر 62 سنة على متن سيارة «بيجو 407» على مستوى الطريق السريع، وبعد إخضاع سيارة المعني لتفتيش دقيق أسفر عن اكتشاف وحجز مبلغ مالي من مختلف العملات الأجنبية وكذا الوطنية كانت مخبأة بإحكام في عدة أماكن بالسيارة، حيث تم حجز 360 ألف دولار أمريكي و15 ألف جنيه إسترليني و25 ألف دولار كندي، بالإضافة إلى 7500 أورو.

النهار الجزائرية
ENNAHAR EL DJAZIRI

2016/06/19

برر فعلته بمساعدة استثنائية لـ«مير» بطيوة السابق بسبب الانسداد في المجلس البلدي

أمين خزينة يختلس 7 ملايير و500 مليون ويختفي في وهران

ناقشت الغرفة الجزائية لدى مجلس قضاء وهران، قضية اختلاس أموال عمومية المتابع فيها الآمر بالصرف أمين خزينة ما بين بلديات بطيوة مرسى الحجاج وعين البية، إذ جاءت متابعته قضائيا بعد اكتشاف ثغرة مالية تقدر بـ75 مليونا و186 ألف دينار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و2007، والذي اختفى بعد تخليه عن منصبه منذ سنة 2005، إلى أن ألقي عليه القبض بتاريخ 28 مارس 2016 تنفيذا للأمر بالقبض في مستشفى عقب إثارته فوضى بسبب حالة السكر التي كان عليها.

م.معمري

وانطلق التحقيق في بلديات دائرة بطيوة والخزينة، عقب اختفاء أمين الخزينة من منصبه سنة 2005، حيث تم اكتشاف أنه في سنة 2004 لوحدهما سجل نقص قيمته 41 مليون دينار وارتفعت قيمة الثغرة المالية في الخزينة إلى أكثر من 75 مليون دينار حتى سنة 2007، بعد تفتيش أجراه المحضر القضائي لصندوق المتهم، ليجد نقصا قيمته 786 ألف دينار، ومن الخبرة القضائية تبين أن عملية الاختلاس كانت تتم عن طريق عدم التصريح بمداخيل البلديات، مع تسجيل عمليات سحب للأموال غير مبررة، حيث تم العثور على وصولات سحب غير مدونة وغير مؤرخة، وعدم احترام التسلسل الزمني للتواريخ والأرقام وكذا اختلالات في عملية المحاسبة.

وخلال جلسة المحاكمة، نفى المتهم أن يكون استولى على الأموال لحسابه الشخصي، مصرحا أنه كان يساعد استثنائيا رئيس بلدية بطيوة آنذاك بطلب منه على خلفية وجود انسداد في البلدية بين «المير» والمنتخبين، ولتفادي تعطل المشاريع كان يموله من الخزينة من دون أن يثبت ذلك بأي وثيقة، فيما لم يبرر المتهم سبب تخليه عن منصبه واختفائه لسنوات وعدم تبليغه المصالح الولائية برفض رئيس البلدية حينها تسوية الوضعية المالية عندما طلب منه ذلك، واكتفى بالتأكيد على وقوع صدام بينهما، ما جعله يترك منصبه واصفا تسييره للخزينة بالعادي، في مرافعته، أكد دفاع المتهم وجوب إجراء تحقيق تكميلي كون المشكل كان فقط مع رئيس بلدية بطيوة، مشيرا إلى وجود نزاع بين موكله وأقارب «المير»، مما جعله يختفي عن الأنظار.

الشروق
إخبارية وطنية

2016/06/19

بودربالة يؤكد لـ الشروق أن القضية تعود إلى سابقيه

التحقيق مع 30 إطارا بـ "الجوية الجزائرية" في صفقة شراء قطع غيار طائرات

شرعت فصيلة الأبحاث التابعة للمجموعة الإقليمية لدرك الجزائر، منذ 5 أيام في التحقيق مع 30 إطارا بشركة الخطوط الجوية الجزائرية يشتبه في تورطهم في إبرام صفقات غير قانونية، تخص شراء قطع غيار طائرات الجوية الجزائرية، بالمقابل، أكد المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية محمد عبدو بودربالة أن جميع الصفقات المبرمة في القطاع منذ توليه تسيير شؤونه، تمر عليه ولا تتم إلا بعد موافقته.

نوارة باشوش

وحسب مصادر "الشروق"، فإن فصيلة الأبحاث لدرك العاصمة، شرعت في تحقيقاتها بناء على تقرير تضمن تجاوزات متكررة على مستوى لجنة دراسة العروض التجارية الخارجية بقاعدة الصيانة بمطار هواري بومدين والتابعة للخطوط الجوية الجزائرية، خاصة ما تعلق بإبرام صفقات عن طريق التراضي وبناء على ذلك تنقل المحققون إلى مكان الواقعة لجمع الأدلة والقرائن ومباشرة التحقيق في الفضيحة.

وقالت المصادر إنه من بين 30 إطارا مشتبها في تورطه في إبرام صفقات مخالفة للقوانين المعمول بها في شراء قطع غيار طائرات الجوية الجزائرية، تم التحقيق مع 12 موظفا من بينهم إطارات مسؤولة بمديرية الشراء الخارجية و15 آخر بقاعدة الصيانة بمطار هواري بومدين التابعة للجوية الجزائرية، يرجح تورطهم في شراء قطع غيار من دون إخطار لجنة دراسة العروض التجارية الخارجية. وكشفت مصادرنا أن الصفقات المشبوهة تخص شراء قطع الغيار، تخص طائرات "إيرباص إيه 330 ـ 200، إيه.تي.أر 72 ـ 500، بوينغ 737 ـ 600، 737 ـ 800، 767 ـ 300، 787 ـ 8"، وأن الجوية الجزائرية تكبدت أزيد من مليار دولار أي ما يعادل 10 آلاف مليار سنتيم خسارة، وضمن هذا السياق اتصلت الشروق بالمدير العام للجوية الجزائرية محمد عبدو بودربالة أمس، وأكد أن قضية الحال تعود إلى عهد سابقيه، مشيرا إلى أنه منذ توليه منصب المدير العام للجوية الجزائرية، ألزم جميع مديري فروع الشركة بعدم إبرام الصفقات حتى لو كانت بسيطة من دون موافقته الشخصية. وأضاف بودربالة أن المعطيات الحالية تلزم القائمين على المؤسسة بإعادة النظر في المنظومة إجمالا، بالإضافة إلى كل السلسلة المتدخلة في نشاط المؤسسة، من أجل معالجة الاختلالات ذات العلاقة بالعامل البشري أو التقني على حد سواء، قصد بلوغ التسيير المثالي، إذ تعيش الجوية الجزائرية حسب بودربالة في المرحلة الحالية، رغم النتائج المالية المسجلة، فترة حرجة خاصة بالنسبة للمنافسة التي تفرضها المؤسسات الأجنبية المتخصصة في النقل الجوي على حصة السوق، وإرجاع السمعة التجارية الحسنة للمؤسسة على الصعيد المحلي والخارجي.

الدرك يحقق في عقود الشراء

2016/06/28

عصابة تنشئ شركات وهمية تحمل سجلات تجارية مزوّرة لتبييض الأموال في العاصمة

سهام.ز

الشركات الوهمية لم تقم بأي عملية تصدير واستيراد ولم تقم بالتزاماتها الجبائية استخرجوا صحيفة السوابق العدلية من مجلس قضاء العاصمة وبطاقة تعريف وطنية من بلدية الحراش لأسماء وهمية

ناقشت، أمس، محكمة جنايات العاصمة، ملف شبكة إجرامية تتكون من 12 متهما تتبع أسلوبا إجراميا من أجل إنشاء شركات وهمية تتمثل في شركة «خالدي إيليڤانس» وشركة «سامي»، بعد استخراج وثائق رسمية وعمومية وإدارية وتجارية ومصرفية من أجل هويات لأشخاص وهميين، حيث ينسب للمتهمين تهم تكوين جماعة أشرار والتزوير في محررات رسمية وعمومية واستعمالها والتزوير في محررات تجارية ومصرفية والتزوير واستعمال المزوّر في وثائق إدارية والحصول بغير حق على وثيقة إدارية بانتحال إسم كاذب والتحصل على صحيفة السوابق العدلية بانتحال إسم كاذب والنصب والاحتيال وتبييض الأموال وقيام موظف بتحرير محررات تتضمن وقائع كاذبة وإساءة استغلال الوظيفة، حيث يتابع في الملف 12 متهما من بينهم مقاولون ومصرح جمركي، فيما تأسس كل من رئيس مصلحة المنازعات الجبائية والممثلة القانونية للمركز الوطني للسجل التجاري ومكتب المنازعات لإدارة الضرائب وممثلة مديرية الضرائب للجزائر وحسب أوراق قضية الحال، فإن فصيلة .الوسطى كأطراف مدنية الأبحاث بالمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بالجزائر، تقدم إلى مصالحها بتاريخ 2013/03/27 المسمى « ل.م» من أجل تقديم شكوى ضد المدعوين «خ.م» مسير شركة «إيليڤانس» و«ش.ع» مصرح جمركي بمكتب العبور «بروترانزيت»، بخصوص وقائع النصب الذي تعرض له من طرفهما، أين تم الاستيلاء على مبلغ مالي كبير، وبفتح تحقيق في القضية وبسماع الشاكي من طرف مصالح الضبطية القضائية، أين صرح أن الوقائع تعود لتاريخ 2012/10/28، حيث تلقى عرضا من طرف المدعو «ش.ع» من أجل عقد صفقة تجارية بخصوص استيراد أجهزة النسخ والطباعة بمبلغ 392.600 أورو باستعمال السجل التجاري الخاص بشركة التصدير والاستيراد «إيليڤانس» الخاص بالمدعو خ.م»، وأنه بحكم معرفته للمشتكي منه «ش.ع» منذ التسعينات، » طلب منه هذا الأخير تسليمه المبلغ بالعملة الوطنية نقدا المقدر بأكثر من 4 ملايير سنتيم، من أجل إيداعه في الحساب البنكي الخاص بشركة «إيليڤانس» المفتوح على مستوى بنك الخليج بوسماعيل، وذلك من أجل تحويله إلى الخارج لتخليص قيمة الواردات، واشترط عيله أن يكون المبلغ نقدا وأنه لا يقبل عملية الدفع بواسطة صك بنكي، وأرسل له عن طريق الفاكس نسخة من السجل التجاري ونسخة عن بطاقة التعريف الوطنية الخاصة بمسير الشركة «خ.م» وبعد قبوله للعرض قام بنقل المبلغ المطلوب من مدينة عنابة إلى العاصمة، وعند وصوله إلى شارع عبان رمضان بالعاصمة، اتصل بالمشتكي منه «ش.ع» من أجل الحضور وتسلم المبلغ، أين قام «ش.ع» بتكليف المسمى «ه.س» من أجل تسلم المبلغ، وبعد التأكد من المبلغ تنقل الجميع إلى مكتب العبور الذي يعمل به «ش.ع»، أين اشترط عليه هذا الأخير مبلغا إضافيا يقدر بـ 450.000 دج، وقام بالمقابل بتسليمه نسخة عن الفاتورة الشكلية المتعلقة بآلتي النسخ وطابعة السكانير، وأضاف المشتكي أنه بقي ينتظر إتمام عملية الاستيراد، إلا أن المتهم «ش.ع» كان يوهمه في كل مرة بوجود عراقيل اعترضت السير الحسن للعملية، وبالسماع إلى ومواصلة .الشاهدين اللذان كان برفقة الضحية أكدوا الوقائع السالفة للتحقيق باستغلال الوثائق الإدارية والتجارية والمصرفية المستعملة في المناورات الاحتيالية المقدمة من طرف المشتكى منه «ش.ع»، المتمثلة في نسخة من السجل الخاص بشركة «خالدي أليڤانس» ونسخة عن بطاقة التعريف الوطنية الخاصة بمسير الشركة المدعو

«خ.م» الصادرة عن الدائرة الإدارية بالدرارية، ونسخة عن الفاتورة الشكلية المحررة بمدينة مرسيليا عن شركة الوساطة والحساب البنكي «والعبور الدولية لفائدة شركة «خالدي أليڤانس الخاص بشركة «خالدي أليڤانس» المفتوح على مستوى وكالة بوسماعيل لبنك الخليج العربي، أين أظهرت نتائج التحريات أن شهادة الميلاد المستخرجة من بلدية الحراش باسم «خ.م» غير مسجل بسجلات الحالة المدنية المحررة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الحراش، أما فيما يتعلق بطاقة التعريف الوطنية باسم «خ.م» الصادرة عن الدائرة الإدارية بالدرارية المستعملة في الحساب البنكي باسمه، حيث تبين أن العقد التأسيسي الخاص بشركة أليڤانس»، تبين أن الشريك الثاني «ش.ع.ا» تم التوصل إلى أن شهادة الميلاد المستخرجة من بلدية الحراش غير صحيحة، ومواصة للتحريات من أجل التأكد من نشاط شركة «خالدي أليڤانس» بمراسلة المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك من أجل معرفة جميع العمليات التجارية التي قامت بها الشركة، تبين أنها لم تقم بأي عملية تجارية منذ نشأتها، كما تبين أن الشركة لم تقم بالتزاماتها الجبائية ولا إيداع التصريحات السنوية والموازنة الجبائية، كما تبين من خلال خ.م» و«ش.ع.ا»، قاما »التحقيق، أنَ المشتبه فيهما استعملا هوية بإنشاء 4 شركات وهمية بتقديم وثائق عمومية ورسمية وإدارية ومصرفية وتجارية غير صحيحة ومزوّرة من أجل القيد في السجل المتهمون وبمثولهم للمحاكمة، اعترفوا بالوقائع المنسوبة التجاري. إليهم، وعليه، التمس وكيل الجمهورية عقوبة 20 سنة سجنا ضدهم.